

مَا نَشَاءُ اللَّهُ كَانَ حَقًّا لَا مُخَالَفَةَ إِلَّا بِاللَّهِ

نحمد الله ذالآلاء والكافية والشافعة على استنباط طبع هذه النسخة المبتدئة بآيادي الأنام

وقد عمل بها الأفاضل المتأمنون بمبدأ قوت
بالنسخ الصادرة من القديرة العديدة وقديرة عليهما السمو الشافعية
والعوامد السجودين المسماة بالقوادض الضيائية التي تشتهر بين ذوي المقام السامي

شرح مساجي

للإمام الفخوي وآلهام اللغوي ناصر بسلام العرب رافع أوتوب بيان الآداب
نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ
ثمان وتسعين وثمان مائة رحمه الله

بمطبع ومنا المولى محمد خا وحسين خا أحمد إلى مدارج النشأين بتمامهم إلى أنظرن محله محمد بن

المطبع في القاهرة في سنة ١٣٠٥ هـ
في المطبع في القاهرة في سنة ١٣٠٥ هـ

فہرست احکامات شرح ملا جامی

۳	بیان الکونین	۴۳	بیان وقت القتل	۵۶	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۱۷۸	بیان الاعتق	۲۵۴	بیان الذکر والذکر	۳۴۴	بیان أفعال الحج والعمرة
۹	بیان الکلام	۴۹	بیان المقدمات	۹۷	بیان میراث الیوم	۱۸۴	بیان الاعتق	۲۵۹	بیان المکنت	۳۴۸	بیان الحج
۱۱	بیان الاسم	۴۹	بیان القاض	۱۰۱	بیان المشاورۃ	۱۹۱	بیان التأکید	۲۶۱	بیان المجموع	۳۴۸	بیان حزب الحج
۱۵	بیان تفصیل الاسم	۵۱	بیان تفصیل القاض	۱۰۴	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۱۹۵	بیان البدل	۲۶۸	بیان المصدر	۳۵۸	بیان الحروف الحکمیة
۱۷	بیان الحرب	۵۲	بیان تأثیر القاض	۱۱۲	بیان التحذیر	۱۹۸	بیان عقل الیوم	۲۷۰	بیان اسم القاض	۳۶۹	بیان الحروف الحکمیة
۱۸	بیان حکم الحرب	۵۳	بیان مذق القاض	۱۱۳	بیان المشاورۃ	۱۹۹	بیان المنفی	۲۷۱	بیان اسم القاض	۳۷۵	بیان حروف التثنیة
۱۹	بیان الاعراب	۵۴	بیان مذق القاض	۱۱۴	بیان المشاورۃ	۲۰۱	بیان المضمر	۲۷۷	بیان المنفی	۳۷۵	بیان حروف التثنیة
۲۱	بیان الاعراب	۵۹	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۱۱۹	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۲۱۳	بیان اسماء الاشارة	۲۸۳	بیان اسم القاض	۳۷۷	بیان حروف التثنیة
۲۵	بیان تفصیل الاعراب	۶۱	بیان المثبت	۱۲۱	بیان احکام	۲۱۴	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۲۹۵	بیان المضمر	۳۷۷	بیان حروف التثنیة
۲۷	بیان غیر التثنیة	۶۳	بیان الخبر	۱۳۰	بیان المنفی	۲۲۷	بیان اسماء الافعال	۲۹۷	بیان الماضی	۳۷۷	بیان حرف التثنیة
۳۱	بیان الاعراب	۶۴	بیان الخبر	۱۳۴	بیان المستثنی	۲۲۷	بیان الاصوات	۲۹۸	بیان المضارع	۳۸۸	بیان حروف المصدر
۳۳	بیان الوصف	۷۵	بیان الخبر	۱۵۰	بیان الخبر	۲۲۷	بیان الکلمات	۳۰۱	بیان الامر	۳۸۸	بیان حروف المصدر
۳۵	بیان التثنیة	۷۶	بیان الخبر	۱۵۲	بیان اسماء الخواتم	۲۲۹	بیان الکلمات	۳۰۸	بیان الامر	۳۸۸	بیان حروف التثنیة
۳۶	بیان المعروف	۷۷	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۱۵۲	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۲۳۲	بیان اسماء الاستفهام	۳۲۰	بیان الامر	۳۸۸	بیان حرف الاستفهام
۳۷	بیان المنفی	۷۸	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۱۶۰	بیان الخبر	۲۳۵	بیان الظنون	۳۲۲	بیان أفعال الجواب	۳۸۸	بیان حرف التثنیة
۳۸	بیان الجمع	۸۴	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۱۶۱	بیان الخبر	۲۳۴	بیان المعروف	۳۲۷	بیان الامر	۳۸۸	بیان حرف التثنیة
۴۱	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۸۶	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۱۶۱	بیان المشاورۃ فی الحکمت	۲۳۴	بیان المعروف	۳۲۷	بیان الامر	۳۸۸	بیان حرف التثنیة
۴۲	بیان الامر	۹۰	بیان الخبر	۱۷۶	بیان الخبر	۲۴۵	بیان الخبر	۳۴۵	بیان الخبر	۳۸۸	بیان حرف التثنیة



المحققين هو ادول جدير بلا انبساط واكثر كبر بلا انتباه انفسه على حق حصول خلق الخلقوات وحاصل المرسل الانبياء على الله صفا
 الذين جردوا احكام الدين بلا استرا ما بعد فقول الحق سبحانه كل الله الواحد الاحد العبد المذعوب عما اوشم احمد غفر الله له الصمد
 لما انتم مني مخلص الاجاب حمدة الاصحاب لا سيما عهدي وادعي الارشاد المولوي على محمد بن الله الابدري الا بذكر انهم اصل
 اصحاب حصول الواقع في الفوائد الضمانية فشرعت في شرحه متعبا بالنسبة الى كذا في القصور باعني في مناصرة التصديق في حق
 فكري عن اتيان بغيره لتاييد الاثر في هذه الورقات فارجوا من المتأخرين ان يحركوا فاعلم الصالح على حجة
 ويدعو الى استرا العفو على الرائي ويثبت بالتقرير لمحقق في بيان اصل حصول اللزوم جملة قبول الخصال العرفية
 بين ايدعي العلم الكرام بحجة النبي عليه السلام في ادعاء اوصياهم لسلامة فاما ما شرع في الحق وقال الشايع رحمه الله وحده
 كان كلامهم اى الشيخين المجاز في الايضاح لجملة افضل بقوله ومحصله اى حصول قول الحق في الايضاح وحصول صفة
 مرجع معنى حاصل في انما حصل حاصل من كل شئ ما بقي ثبت وذو باب ما هو حاصل حصول الايضاح وحصول حاصل حاصل
 المحصلة وحصل تحقق ثبت وحصول حاصل انتهى في اصحاب حاصل شئ ومحصله في اصحاب حاصل شئ ومحصله اى بقية وفائدة
 ما ذكره الضمير يرجع الى الوصول لكونه معلوم من الذكر في انما حصل لذكره بالتحفظ على ذكره في اصحاب ذكره في ذكره في ذكره
 من نصرة بعض المحققين اى اسباب السند في حاشية الرضى قبل كانه اراد الشايع اتين على ان هذا التحقيق ليس من السند بقدر
 مما هو المشهور في هذه من كلامهم وليكن قلنا لان الناطق في كلام الايضاح يعرف انهم جميع عن هذا التحقيق من كان
 عبارة الجملة انقولته وحقت اتفاقا بحيث يجوز ان تفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة والاسماء
 والمحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه وذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما انهم

سنة في سنة
في العلم بالكون
في العلم بالإنسان

باعتبار الحمل كماله حتى الوجود في نفسه له موجود من غير اعتبار غيره بما ذكرنا التعلق قولنا السؤ في زيد وقولنا الدار في نفسها من
واحد وأجيب بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وبما هو المراد بقوله لم ان الاستعصامي انهم لا ياتونهم بعض الخارجين ان
مرادوه بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدار في نفسها والمحبان ما مر بهان وبما تعال كلفة في على ان قولنا السؤ في زيد ان حصل في
زيكمان لما حصل في الكون لا لان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية كما في قوله من مقول هو من ترك قصد المخلوق في
توضيحه ان الوجود على نوعين خارجي وذوي والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقوده وقد يحتاج فالاول لا يوجد في
هو المسمى بالوجود والذني ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعلق امر آخر فهو المذوات المستقلة وقد يحتاج كما في
لهنسب اليها تامل على اصور الذبئية الموصوفة بالوصف الاول في المحرر وتدل على اصور الذبئية الموصوفة بالوصف الثاني
والمفعول الاول شبيه بالوجود والاول اى الجوهري والمفعول الثاني شبيه بالوجود والثاني اى العرفي وجهاً في الظاهر ولا يذهب عليك
ان التفاوت بين شبيه وشبيه بيان انما يغيره ولا يغيره والقائم بغيره ولا يغيره كما يذاته بخلاف المذكر قصد والمذكر
تبعاً فحقا قصد الى المذكر تبعاً فيصير مذكر كقصد وبالعكس كذا في بعض الجواهر في علم الامر الموجود في الذهن قد يطابق
امر في الخارج بان يكون تلك المابية التي تصفت بالوجود والذني تصفت بالوجود والخارجي ايضا وقد لا يطابق بان لا يكون
تلك المابية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اى اعتبار المطابقة لى ذلك لموجود والذني لا يحكام الخارجية من الوجود
والبداهة في الحركة والسكون وظاهراً فان المابية اذا وجدت في الخارج لم تكن من امور تعرض لها حسب الوجود وتخص فلا
يكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن فيجوز ان يراد بهذا الاعتبار اعتبار المطابقة والامطابقة على معنى ان الوجود
الذني مجرد وصف لغيره لمؤقت محض هو هو ومن يذهب الى شئته يجوز ان يكون الامر مطابق في الخارج وان لا يكون ولكن في
عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وبهذا الاحتمال نسب لقولهم واما من حيث هو موجود في الذهن فاما حكمه فلا لا يمكن العقل ان
يحكم عليه من يذهب الى شئته الا بان يتصور مرتبة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية
والخيرية والذاتية والعرفية والنجسية والافصلية الى غير ذلك من شباها وما يسمى مثل ذلك مقولات ثابته وتصلح للاحكام
ان المابية اذا وجدت في الذهن كانت لمؤقتة في نفسها وصادقة لان حكمها عليها باصور لا تعرض لها في الخارج وهي المسماة
بالعروض الخارجية وغير صادقة لان حكمها عليها باصور لا تعرض لها الا في الذهن بل لا بد لها من الحكم بقصور ثابته لا يلاحظ
عروضها بل امورها فيحكم بها عليها واما الوازم المابية من حيث هي فهي عارضة لها في الوجود من فصيح ان يحكم بها عليها في كل
واحد من المباحث فبما اتسمت لحوادث الذبئية مقولات ثابته لانها في الدرجة الثانية من التعلق فاعلم ان المابية الموجودة في

ان مفهوم كل جيل ملحوظ بما لاحتظه افراده بل الملحوظ بالذات هو مفهوم الامان الحكم عليه باعتباره صفة عن سمن يقول
 بما ذكره كذا قيل في بعض نحو شي ثم علم ان المراد بالغير هو المتعلق اسي للاب والغير بالغير مطلقا بل يكون له تعلق فيكون جمالا
 من احوال الفلاني وان اشئ يكون انه لما لاحتظه امر بغيره فلا يصلح ان يسميها شي الحكم عليه بما اذا الصالح لهما لا يكون الاما لم تفت
 بالذات بل انفسه فان نفس مجرولة على انهما ما لم تفت الى شئ قصد الاتي من ان الحكم الاتري انه حينئذ لونه الوجبي المرأة يمكن
 الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا يمكن من الحكم على المرأة لكونها مرئية بتعاقيل نتيجة عليه نك قد حكمت على ايمان في اخر فبما بعد حكمها
 لما فيصالح ان حكمه على وجهه بل ان في هذا الحكم ملحوظ في ذاتها واثبتت عدم صلاحية لما باعتبار لاحتظه اخرى فان قيل بل في
 حد ذاتها صالحة للحكم عليها ما ولو لا ذلك كيف يصدر عن الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة بما لا يصلح ان يحكم عليها يعني
 انهما لادام متعقبة كونهما معاني حرفية لا يصلح في هذا الانباني الحكم عليها قائل فان الخ في ان معنى الحرف يمكن ان تغفل قصد
 فيصالح ان يكون محكوما عليه كذا بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الاتري ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيحة وتقول النسبة
 المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا وكلم عليها بالوقوف عند النسبة امر واحد فتعقل بغير النسبة المذكورة وتقول
 ويعبر بالابطة في قولنا زيد هو قائم فهو شي حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول فكذلك مفهوم الاستدلال كما بينه ثم لا يؤثر
 الى فهم الجدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح تلخيص من النسبة البصرية الى مدركها كنسبة البصر الى مصداقها لانك اذا نظرت
 الى المرأة وشاهدت صورة فيها فلنك هنا حالتان احدهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشابها لاي اقصاها جلالا فلو ان
 الله في شأبه تبارك ولا شك ان المرأة بصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر باصبارا على ان الوجه بهن الحكم عليها وتفت
 احوالها والثانية ان يتوجه الى المرأة نفسها ولا تلاحظها قصدا فيكون حالها كحالها تكون الصورة في مشابها غير غيبت لبا فظهر
 في البصيرة ما يكون مارة بمرئيات بالذات اخرى انه لا يصح الا بغير نفس على ذلك المعاني المدركة بالبصرية هي القوى الباطنة
 فالاستدلال مثلا منصوب على البصر او محال المخصوص منه دفع توهم التخصيص المذكور قبله في الاخطا العقل لما ذكر ان المدرك في ذلك
 قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه في قد يكون مدركا تباركا والملاحظة غيره ولا يصلح ان يسميها مفصولة في
 مفهوم الاستدلال الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووقع بانرا بالاعتبار الاول لفظ الاستدلال الذي هو اسم آخر على
 يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الاستدلال وكله من كلامه فهو عان المفهوم واحد كان في اعتبار ان في حيث انه مدرك مفهوم
 لفظ الاستدلال في حيث انه مدرك تباركا والملاحظة الغير مفهوم كل من مع انه مرجع فابعد بقوله محال ان لفظ الاستدلال في موضع
 كل لفظ من موضع محض جزيئية المخصوصة وبما استفاد ان جميعه بان لم نقل ان مفهوم الاستدلال بالاعتبار الثاني مدلول كل من
 حتى لمز عليه هذا المخذول وهو فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحققين بان مدلول من قول الاستدلال في حيث ان

لا يبعد ان
 صمد المذنب
 عليه السلام

بما لا اعتباراى باعتبارانه ملحوظ قصدوا ولم يفتقر متعلقه لاجل ادلول لفظ الابتداء فخط استعمل بمعنى انه وكثيرا ما يصدر بالانفاز
 تزيين اللفظ كجاءه جزاء شرط محذوف اذا عرفت ان الابتداء ملحوظ بالذات معنى اللفظ الابتداء فانه من جملة معنى من قبل قلت ان
 المستغنى عن حرف اللفظ ممنوع بخلاف ان بدل لفظ آخر وايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت ان الصلابة انما هي في اللفظ والحوادث
 انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من والمراد من قوله قطانه لا يحتاج الى امر آخر في كونه اللاحقة قوله لاحاقه
 الدلالة آية بيان لوجه حاجته في الدلالة على معنى في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى الى اللفظ
 على متعلقه بمعنى الاحاقه لفظ الابتداء في الدلالة على الاحاقه للشمك في الدلالة عليه يكون الدلالة ترجح على كذا لا يعنى انه يزم
 تفسير اللفظ بغيره لان القول في معنى اللفظ في قوله لتدل لازم وبذلك كونه المعنى الملحوظ بالذات متوجها الى اللفظ بغيره لان
 الذات لا يغيره بل هو لا يغيره لان الاسم الفاعل معنى كائن في نفس الكلمة الدالة عليه معنى ان ليس له اسم كونه المعنى الى معنى الاسم نفس نفس
 الكلمة مدلولها مدلول الكلمة لان كون مدلولها مدلول الكلمة هو النسبة التي يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا مدلولها
 فلا وجه تخصيص الاسم الفاعل بذلك معنى ان كل واحد من الاسم والفعل او الفعل الى حرف سبغ متصل معها المعنى الية يمكن قلب
 الكلمة كطرف او انقلبت قلت برافعة يكون معنى التعريف الاسم والفعل كيان مدلول على معنى يتصل بالذات الية عند انتقالها اليه
 وحدها اذا شابا الكلمة بالظرف باعتبار انتقال قيمتها نقلها مع نسبتها الكلمة الى المعنى بكونه في قبل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان
 مفهوما منها من غير كلمة اخرى فيا يفسر ان الحرف معنى كائن في غيره فليس هو المعنى الحرفي مدلوله غير ذلك انه لما اتصل باللفظ
 عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كطرف حال عن المظروف فلا يصح ان يثبت بكونه في موضع بكونه الى الغير بكونه في بظهور
 ذلك المعنى عند حصوله كانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو حصل كونه في معنى البار مع التعريفان من غير احتياج الى التفسير في النظرية الى
 امثال هذه الحقائق البعيدة من الغرض غير الا ان مقام التعريف خصوصها الغيبة الى الغيبة حتى وان لم يفسر عبارة لشيء قد يجر
 في كونها الى اعتبارها بغيره واما الاخطاى الابتداء اصل من حيث هو حالة اى من حيث انه صفة السيرة بالقياس الى البعد وهو كونه
 مبتدأ ومن حيث انه صفة الحكم بالقياس الى البصر وهو كونه مبتدأ في النظر الى البصر مثلا اى باعتبارانه دالا على ما
 ملحوظه بها لما هو جيب لكشاف احدها بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصر فانه مبتدأ باعتبار معنى
 اى ملحوظ في ذاته ونسبته الى البصر ملحوظا على قياس الغيبة من الحكم عليه بالحكم بانها من حيث انها فانه بالظرف
 ملحوظه بعبءه لا يمكن حصوله في الذهن بوجهه مدلوله لا رابط بخلاف اذا لوحظت في حد ذاتها وحلت قياسها بالظرفين اذ
 للاختلاف ما كان لا يكون مدلولها سببا بل عليها يكون الغيبة التي بين الظرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وما كان في جملتها لا يفسر
 حالها اى بوسطه فانه لما كان لها بالابتداء وحيث كانت في غير لفظ مبتدأ والبصر للتعريف منها الا الاخطاى الغيبة بالبرهان

على قول
 على قول
 على قول

كما لا يقع بدو قائم في قولنا بدو قائم سدا وسد الى الابد لا خطا ان نسبة الجزء منها كان حتى غير مستقل المنهوية يعني ان نسبت اليه
الذات من معنى آخر وان المقصود بالذات انشاؤه في كل المعنى وانما التقيد بالذات من كونه حال الاسرار والاحوال لانه حال في اذ كان
في ضمن معنى آخر كما لو ان النسبة بالقياس الى المطابق فلا يصلح ان يكون محمولا عليه فلا يكون ان تقبل الابد في متعلقه مخصوصا
لا يكون ان تقبله لاسم الا تقبل متعلقه بمخصوصه ذلك من لان تقبل النسبة لمخصوصه بمخصوصه متعلقه بمخصوصه
وذلك التقبل لا يكون الا بالذات كالمخلق صريحا كونه انشاؤه بالذات وهو مخرج من فان كان وضعه بالذات في المخصوصين وان صيربه في شغافه
بمعنى موصوفته لمخرج في غير المتعلق بالذات فيهم الاشارة في اهم الاشارة الى غير ذلك كالتعلق في كونه بمنزلة بدو
انضمامه في بعض الاحوال لان يدل عليه على صفة المخرج الملائمة للمخرج اي لا يكون ان يكون المعنى المحرف في مدلوله
بذكر المحرف عند السامع الا انضمامه في كل متعلق اي بذكر اللفظ الدال على التعلق منه بما يجب اعادة للغير بطريق سهولة
والا يجوز فهم المعاني في نفسها من الغرائز الاحوال قلت ان المناسبات يقول بعد بدو وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
من قلت انفي بما ذكره من قولنا هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابد لانه مفهوم منه فكر لطلب الاختصاص والاحتمال
ما حصل في الابد الابد امثلا ان اللفظ الابد موضوع لمعنى كل شيء قلت ان الاحتمال خلاف الحصول فكيف يكون هذا الكلام
ما حصل الكلام الاول لان الحصول يدل على ان الابد امر واحد قد لا خطا تقبل قصدوه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابد
وقد لا خطا تقبل من حيث انه حاله بين السبب والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه معا والاحتمال في الابد لانه
مدلول اسمي وجزئية مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات متغايرة الكلي قلت ان جزئيات الابد جزئيات خاصة لا يكون
حصولها مفهوم الابد لان المبدأ الابد من حيث انه عرض لمخصوصية كونه حاله بين السبب والبصرة مثلا ولا شك ان
ولم يقيد الابد بجزئيات حقيقة الاحتمال الواقع على انما يشي واحصته هي الكلي باعتبار تقيده بمخصوصية فصح ان الابد المطلق
مدلول اسمي وان الابد من حيث انه حاله بين السبب والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا وقيل في تطبيقه بين
الحصول والحصول انه لم يصرح بان الابد من كذا القسرين في حقيقة بل قال ان الابد اذا لا خطا تقبل قصدوا في اللفظ ان الابد
باختلاف هذه الملاحظة يختلف كيفية جزئية ايضا وذلك لان الابد الذي وضع للملاحظة من اللفظ التقبل من حيث انه
حالة بين السبب والبصرة والله تعرف حالها في معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابد بانها انما هو مطلق اذ لا نظر الى تكامل
المخصوصية فيكون معنى كلي البصرة فظهر ان تخالف الملاحظتين بوجوب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان الابد في الكلام
الاول ولفظه من موضوعه كذا احد من جزئياته المخصوصية لانه لا يستعمل الا في الجزئيات وشي هذا استعماله لانه اقوى
فان قلت لا يجوز ان يكون من موضوعه الابد مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا ثبت وصفا له

لعل هذا اللفظ
في شغافه
بذات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَدَوَّعِلْ سَيَا لَا قَتَا وَالتَّامُّ صَدَقَاتُ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفاظ اخرى فان قلت قد يقع بعض الكلمات المفردة بازار الالفاظ
 المركبة كلفظ الجملة واخر قلت يجوز موضوعا لمفرد ولكن هذه الالفاظ
 وان كانت القياس الى معانيها مركبة كتبنا بالقياس الى الالفاظ الموضوعه
 بانها مفردة وقد اجبت عن الاشكالين بانها ليس هي اللفظ وضع بانها لفظ آخر
 مفرد وكان او مركبا بل بانها موضوع على افراد الالفاظ كلفظ الاسم الفعل
 الحرف والنحو والجملة وغيره ولا يخفى عليك ان هذا الحكم يقع في امثال الصغار والاعزاء
 الى الالفاظ مخصوصه مفردة او مركبة فان كان الموضوع فيها وان كان عاما لكل موضوع
 لا محذور في ذلك بل هو انما هو الموضوع له في الحقيقة مع ما هو
 اعمروا من ان هذه صفة للمعنى ومما رجحنا لا يدل جزر لفظه على جزئه وتيمانه
 هو فهم ان اللفظ موضوع للمعنى انما يصف بالافراد والتركيب بل الموضوع لا مركب
 فان اقصاها للمعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الموضوع فينبغي ان التركيب
 فيه يجوز كما يتركب في مثل من قل قتيلا فله سكتة او مرقع على انه صفة للفظ وتيمانه
 جح لا يدل جزؤه على جزر معناه ولا يبع من بيان بكنية في ايراد احد الوصفين
 بملأه فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التقبيل على تقدم الموضوع على الافراد
 حيث اني يبينه الما في خلاف الافراد وما اضربه وان لم يباصره

مفردة لا معنى وان كانت موجودة لمعنى اللفظ على ان التركيب لا يخلو عن اشارة تقدم احد الوصفين على الآخر كما لا بد وان كان
 جملته في اللفظ فيكون التركيب انما هو بعد الموضوع فينبغي ان التركيب
 فيه يجوز كما يتركب في مثل من قل قتيلا فله سكتة او مرقع على انه صفة للفظ وتيمانه
 جح لا يدل جزؤه على جزر معناه ولا يبع من بيان بكنية في ايراد احد الوصفين
 بملأه فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التقبيل على تقدم الموضوع على الافراد
 حيث اني يبينه الما في خلاف الافراد وما اضربه وان لم يباصره

الفاظ اخرى فان قلت قد يقع بعض الكلمات المفردة بازار الالفاظ
 المركبة كلفظ الجملة واخر قلت يجوز موضوعا لمفرد ولكن هذه الالفاظ
 وان كانت القياس الى معانيها مركبة كتبنا بالقياس الى الالفاظ الموضوعه
 بانها مفردة وقد اجبت عن الاشكالين بانها ليس هي اللفظ وضع بانها لفظ آخر
 مفرد وكان او مركبا بل بانها موضوع على افراد الالفاظ كلفظ الاسم الفعل
 الحرف والنحو والجملة وغيره ولا يخفى عليك ان هذا الحكم يقع في امثال الصغار والاعزاء
 الى الالفاظ مخصوصه مفردة او مركبة فان كان الموضوع فيها وان كان عاما لكل موضوع
 لا محذور في ذلك بل هو انما هو الموضوع له في الحقيقة مع ما هو
 اعمروا من ان هذه صفة للمعنى ومما رجحنا لا يدل جزر لفظه على جزئه وتيمانه
 هو فهم ان اللفظ موضوع للمعنى انما يصف بالافراد والتركيب بل الموضوع لا مركب
 فان اقصاها للمعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الموضوع فينبغي ان التركيب
 فيه يجوز كما يتركب في مثل من قل قتيلا فله سكتة او مرقع على انه صفة للفظ وتيمانه
 جح لا يدل جزؤه على جزر معناه ولا يبع من بيان بكنية في ايراد احد الوصفين
 بملأه فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التقبيل على تقدم الموضوع على الافراد
 حيث اني يبينه الما في خلاف الافراد وما اضربه وان لم يباصره

او كما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قائم ابوه فان الاصل
فيما سمع انما ركبات كمنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل خلق جعل في رتبة مقلوب يدعي ان السند اليه فيما سهل ليس كلمة فائده في حكم
الافعال ان الكلام لم يصف من حيث ظاهره ان نحو ضرب زيد قائما مجموع كلامه
كلام صاحب السند حيث قال الكلام هو اركب من كلمتين وندت احدهما الى
الآخرى فانه صحيح في ان الكلام هو مركب من المتعلقات خارجة عنه ثم احسم
ان صاحب المصنف صاحب الباب ذهب الى ان تراوفا الكلام واجبة
وكلام المصنف ايضا نظري ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسماء
مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا لذاته ومن جملة اخص من جملة مفيدة في تعريفه
يصدق الكلمة على المستعمل في الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام
بعض نحو اشئ ان المراد بالاسناد هو الاسماء مقصودا لذاته وحينئذ يكون
الكلام عند المصنف ايضا اخص من جملة ولا يثبت في اى لا يحصل ذلك
اى الكلام لا يحصل من اسمين احد هما سند والآخر سند اليه او في
ضمن اسم اليه وفعل سند وفي بعض النسخ او في ضمن اسم فان
التركيب لثانيه على بين الاقسام الثلاثة برقي الى ستة اقسام ثلاثة منها من

في ذلك من احوالنا في تلك الايام

ملحوظ في حد انفسها لا في غير ما فهمي داخلته في حد الاسم لا في الحروف ولما كان
 افضل والاعلى معنى في نفسه باعتبار معناه المعنى المعنى المعنى وكان ذلك المعنى
 مقترن تابع احد الازمنة الثلاثة في فهمهم عن لفظ افضل انحرجه بقوله غير مقتدر
 الحرف الحرف الثلاثة أي غير مترشح احد الازمنة الثلاثة في فهمهم لفظ افضل
 للمعنى فوصفته بعد معنى المعنى فالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم والثانية فصل
 الأول وهو الماقر ان يكون يجب الوضع الأول في فصل فيه اختيار الاضال
 ان جميعها ما استقر له عن المصادر الاصلية سواء كان نقل فيها شيئا نحو وجوب
 بدت فصل مصدر ايضا وفيه يخرج نحو مهابت فانه وان لم يستعمل مصدر الا
 في نقل وزن وقوتها في مصدر قوي في وزن المصادر التي كانت في الاصل فلو انما نحو
 وعن انظر في احوالها والمجوز نحو اياك زيداً وعليت يد فليكن في هذا
 دلالة على احد الازمنة الثلاثة فيجب الوضع الاول فيخرج عنه الاضال المستلزمة على ان
 نحو عنى وكذا لا تقتضي ان معانيها به حجب مصل الوضع وحسب عن المضاعف
 ايضا فانه على تقدير اشتراكه في حال الاستقبال يدل على زمانين متعاقبين
 من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد متعاقبين ايضا في ضمنها هذا لا يتحقق في دلالة
 على متعاقبين بل دلالة على ماسواه فلم يمتنع في ارادة المصنفين ارادة ماسوا

[illegible]

والعلم الدلالة من الارادة وما فرغ من بيان هذا الاسم اراد ان يذكر بعض
خواصه ليعيد زيادة معرفته فقال ومن خواصه ثمانية بقية جمع الكثرة
على كثرها ومن الخلق يتبعه على ان ذكره بعض منها وبقية جمع خاصته وخاصية الاشياء
المتشعبة لا يوجد في غيره وهي اشارة بجميع افرادها في خاصته كما كتب بالقوة
للا انسان او غير شاة كما كتب لفضل لفرس خواص الاسم كقول اللام
التي لام التعريف ولو قال فدخل حرف التعريف لكان شاة لا لفرس في قول عليه السلام
ليس من غير شياء في الشاة لم ينزل من علمهم شاة وفي استبداء اللام
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه الجمهور من ان اداة التعريف
تدخل اللام وحد ما زيدت عليها بمزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن في اناجيل
فقد وجب على ائمة النسخ ان يملأوا منها الحفرة المفتوحة وحد ما زيدت اللام
للفرق بينها وبين بمزة الاستفهام وانما اخصر فدخل حرف التعريف
بالاسم لانه لتعين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ ببقية واحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفصل يدل عليه تعذرا لا بلفظ ببقية وبذلك خاصية شاة بجميع
افراد الاسم فالحرف التعريف لا يدخل الضمائر او اسما الاشارة
ويجوز ما لموصولات وكذلك ضمائر احوال محسوس المذكورة

من خواصه ثمانية بقية جمع الكثرة على كثرها ومن الخلق يتبعه على ان ذكره بعض منها وبقية جمع خاصته وخاصية الاشياء المتشعبة لا يوجد في غيره وهي اشارة بجميع افرادها في خاصته كما كتب بالقوة للا انسان او غير شاة كما كتب لفضل لفرس خواص الاسم كقول اللام التي لام التعريف ولو قال فدخل حرف التعريف لكان شاة لا لفرس في قول عليه السلام ليس من غير شياء في الشاة لم ينزل من علمهم شاة وفي استبداء اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه الجمهور من ان اداة التعريف تدخل اللام وحد ما زيدت عليها بمزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن في اناجيل فقد وجب على ائمة النسخ ان يملأوا منها الحفرة المفتوحة وحد ما زيدت اللام للفرق بينها وبين بمزة الاستفهام وانما اخصر فدخل حرف التعريف بالاسم لانه لتعين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ ببقية واحرف لا يدل على المعنى المستقل والفصل يدل عليه تعذرا لا بلفظ ببقية وبذلك خاصية شاة بجميع افراد الاسم فالحرف التعريف لا يدخل الضمائر او اسما الاشارة ويجوز ما لموصولات وكذلك ضمائر احوال محسوس المذكورة

في فعل المشي بلا عار صرا واداء وعلامة الرفع في الجمع لا يغير الرفع للمع في الفعل فخر فيكون
 في فعل خولع مارت صرا واداء وعلامة الرفع في الجمع لا يغير الرفع للمع في الفعل فخر فيكون
 وضو او جعلوا عاربا بالياء حال الجرح على اصل فخر فيكون
 وكثرة البتنة وكسرو في الجمع مثل الكسرة للجمع وحلوا نصب على الجرح لا على الرفع لئلا ينافي
 نصب الجرح لرفع كل منهما فاضنة في الكلام ولما في رفع نصب الاعراب على الحركة وحرف
 وبيان موضعها مختلفة شرح في بيان موضع الاعراب النقطي التقديري الذي في الفعل
 تقدير الاعراب في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل
 تقدير الاعراب في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل
 كمن الجرح في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل
 ان مقصود سوا كانت موجودة في الفعل كالحصا بلام التعريف او نحو ذلك فاعلم ان
 كصا بالتثنية فالاعراب مقصودة في الفعلين في الفعلين في الفعلين في الفعلين في الفعلين في الفعلين
 الى الاعراب في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل
 عليه حركة اخرى بعد دخول واخذه فاعلم ان الاعراب في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل
 في حاله الجرح في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل
 بعد النعمين من الاسم العرب انما هو في جميع الاحوال غير مخصص بجهاد او غير مخصص

٢٥

في الفعل المشي بلا عار صرا واداء وعلامة الرفع في الجمع لا يغير الرفع للمع في الفعل فخر فيكون
 في فعل خولع مارت صرا واداء وعلامة الرفع في الجمع لا يغير الرفع للمع في الفعل فخر فيكون
 وضو او جعلوا عاربا بالياء حال الجرح على اصل فخر فيكون
 وكثرة البتنة وكسرو في الجمع مثل الكسرة للجمع وحلوا نصب على الجرح لا على الرفع لئلا ينافي
 نصب الجرح لرفع كل منهما فاضنة في الكلام ولما في رفع نصب الاعراب على الحركة وحرف
 وبيان موضعها مختلفة شرح في بيان موضع الاعراب النقطي التقديري الذي في الفعل
 تقدير الاعراب في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل
 كمن الجرح في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل
 ان مقصود سوا كانت موجودة في الفعل كالحصا بلام التعريف او نحو ذلك فاعلم ان
 كصا بالتثنية فالاعراب مقصودة في الفعلين في الفعلين في الفعلين في الفعلين في الفعلين في الفعلين
 الى الاعراب في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل
 عليه حركة اخرى بعد دخول واخذه فاعلم ان الاعراب في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل
 في حاله الجرح في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل التقديري في الفعل
 بعد النعمين من الاسم العرب انما هو في جميع الاحوال غير مخصص بجهاد او غير مخصص

حقيقه فان في المنصوف من غير انصاف وان واحد في قوله عام ما و با و قال في قوله من غير
 لا يبرز غلو الاسم عما قبل الا بانه صفة في اللغوي الاصطلاحي و في غير من مخرج الى صفة
 لا ضرورة و اى الضرورة و في الشرع و رعاية العاقبة فانه اذا وقع في المنصوف في الشرع فانه يكتسب
 من منع صرفه انما يخرج من الوزن و انما يخرج من السلطنة اما الاول فكل قوله
 شهره في جميع اهل تصانيفه على انما به ثبت على الايام من كمالها و اما الثاني فكل قوله
 و كثر معانيه لتأني في ذكره به و لو انك لم تره في بعضه فانه لو لم يزل في شأن من غير ما يوجب
 و لكن يقع فيه راجع من السلطنة كما حكم به السلطنة بطبع فان قلت لا تخرج من الراجح
 في المنصوف في كونه في قوله الضرورة قلنا لا تخرج من بعض الراجحات فانما اكل لا تخرج من ضرر
 عند الضرر و اما الضرورة الواجبة لرعاية العاقبة فيمكن ان قوله شهره سلام على غيره الا انما في قوله
 و لكن يخرج في العاقبة فان حرف الجر في في مسائل الالفاظ الدال على المسئلة او التماسه في في
 غير المنصوف في النسب في غير المنصوف لان عاقبة انما بين الكلمات لم يخرج من بيان
 لم يصل الى احد الضرورة مثل ذلك الا كما لا حرج في حرف سلاسل انما النسب المنصوف الذي
 ياربع الى انما في قوله سلاسل انما لا لا يخرج من غير المنصوف الذي في قوله المنصوف
 و ما يقع في قوله في قوله عام ما و با و قال في قوله من غير

٢٩

في قوله عام ما و با و قال في قوله من غير
 لا يبرز غلو الاسم عما قبل الا بانه صفة في اللغوي الاصطلاحي و في غير من مخرج الى صفة
 لا ضرورة و اى الضرورة و في الشرع و رعاية العاقبة فانه اذا وقع في المنصوف في الشرع فانه يكتسب
 من منع صرفه انما يخرج من الوزن و انما يخرج من السلطنة اما الاول فكل قوله
 شهره في جميع اهل تصانيفه على انما به ثبت على الايام من كمالها و اما الثاني فكل قوله
 و كثر معانيه لتأني في ذكره به و لو انك لم تره في بعضه فانه لو لم يزل في شأن من غير ما يوجب
 و لكن يقع فيه راجع من السلطنة كما حكم به السلطنة بطبع فان قلت لا تخرج من الراجح
 في المنصوف في كونه في قوله الضرورة قلنا لا تخرج من بعض الراجحات فانما اكل لا تخرج من ضرر
 عند الضرر و اما الضرورة الواجبة لرعاية العاقبة فيمكن ان قوله شهره سلام على غيره الا انما في قوله
 و لكن يخرج في العاقبة فان حرف الجر في في مسائل الالفاظ الدال على المسئلة او التماسه في في
 غير المنصوف في النسب في غير المنصوف لان عاقبة انما بين الكلمات لم يخرج من بيان
 لم يصل الى احد الضرورة مثل ذلك الا كما لا حرج في حرف سلاسل انما النسب المنصوف الذي
 ياربع الى انما في قوله سلاسل انما لا لا يخرج من غير المنصوف الذي في قوله المنصوف
 و ما يقع في قوله في قوله عام ما و با و قال في قوله من غير

او نقد بر آي خروجا كاشا من پهل مقدمه فروغش كون الداعي الي تقديره و فرغ من
 الصورت لا غير كذا و كذا كذا في قفانها لما وجد اخير غير مفرق لم يوجد فيها سبب قلا اهل الصلوة
 اعجب فيها العدل كذا فاعتبار العدل على وجوده الاصل لم يكن فيها دليل على وجوده
 غير من الصورت قدر فيها ان ماله عامر من اقر عدل عنها الى عمود فرغ من كل باب خطا
 المعدوله من كل وجه و اراها كمالا على فعل ماله اعيان التوحيه من غير و اراها كمالا
 انقضى في تحصيله فانما اعتبر العدل في باب الالباب كماله على ذوات الارب في الاعلام كماله من كل
 جدار و طار فانهما سبب ان لا يفرق الاسيان والصلوة و الثانية في السبب ان يوجد في الدنيا
 فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب
 ما يجلو من غير صرف ايضا ارا على نظائر قد عدم الاحتياج اليه في سبب ان
 الصلوة في الثانية فاعتبر العدل فيها ما هو العمل على نظائر و لا تحصيل سبب الصورت و ارا
 يقال في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب
 في قفانها كماله من كل وجه و اراها كمالا على فعل ماله اعيان التوحيه من غير و اراها كمالا
 ذوات الارض من غير صرف فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب
 عليها الوصف في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب
 في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب

على قول كذا كذا كذا
 او نقد بر آي خروجا كاشا من پهل مقدمه فروغش كون الداعي الي تقديره و فرغ من
 الصورت لا غير كذا و كذا كذا في قفانها لما وجد اخير غير مفرق لم يوجد فيها سبب قلا اهل الصلوة
 اعجب فيها العدل كذا فاعتبار العدل على وجوده الاصل لم يكن فيها دليل على وجوده
 غير من الصورت قدر فيها ان ماله عامر من اقر عدل عنها الى عمود فرغ من كل باب خطا
 المعدوله من كل وجه و اراها كمالا على فعل ماله اعيان التوحيه من غير و اراها كمالا
 انقضى في تحصيله فانما اعتبر العدل في باب الالباب كماله على ذوات الارب في الاعلام كماله من كل
 جدار و طار فانهما سبب ان لا يفرق الاسيان والصلوة و الثانية في السبب ان يوجد في الدنيا
 فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب
 ما يجلو من غير صرف ايضا ارا على نظائر قد عدم الاحتياج اليه في سبب ان
 الصلوة في الثانية فاعتبر العدل فيها ما هو العمل على نظائر و لا تحصيل سبب الصورت و ارا
 يقال في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب
 في قفانها كماله من كل وجه و اراها كمالا على فعل ماله اعيان التوحيه من غير و اراها كمالا
 ذوات الارض من غير صرف فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب
 عليها الوصف في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب
 في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب فاعتبر فيها العدل في كل باب

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

اصل التخصيص الجرمي من التخصيص فانه بعد التمييز منصرف الالفان لضعف معنى الوصفية
 فيجوز صلا العمل كمن كان من غير ان ينصرف بالاختلاف المسمى الوصفية بسبب من
 التخصيص احدها والصفة كما هي في اي انا خالف يهوديا لا فخر بل لثقل اعتبارها
 الاصلية بعد التاكيد فانه لما زالت الحلية بالتكليف لم يبق من اعتبار الوصفية
 قاعده باوجه غير منصرف للصفة الاصلية بسبب آخر كوزن الفعل الالف والنون المرتين
 فان قلت لانه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لباخت على اعتبارها ايضا فاعلم ان
 وزنها على ما هو خلاف الاصل حتى منع صرف قبل الباعث على اعتبارها ما لا يتعارف
 واربعة من زوال الوصفية عنها حيث وجد فيجب لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية بل بقي
 فيها شيء من الوصفية لان الاسود اسم للحيه السوداء والارقم اسم للحيه التي فيها سود و
 بياض وفيما يتبين من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها في غيرها فالتكليف لا ينافي
 بالكلية واما انفسه بانه منصرف فان الوصفية قد زالت بالحلية والحلية بالتكليف والاول
 لا يعتبر من غير ضرورة فلو قيل فيه الاسباب اعم وهو وزن الفعل والالف والنون فلا تقول ان
 ولما اخرجت من الوصف الاصلية بعد التاكيد كان ذلك لانه ان يسميه في حال الحلية ايضا
 فيقع نحوها من صرف الوصف الاصلية بالحلية فاجاب عنه ان وصفه بوجهه ولا يكون في
 من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التاكيد في مثل اخر على ما يجب في كل علم كان في الاصل

هذه قولي في ان التخصيص الجرمي من التخصيص فانه بعد التمييز منصرف الالفان لضعف معنى الوصفية
 فيجوز صلا العمل كمن كان من غير ان ينصرف بالاختلاف المسمى الوصفية بسبب من
 التخصيص احدها والصفة كما هي في اي انا خالف يهوديا لا فخر بل لثقل اعتبارها
 الاصلية بعد التاكيد فانه لما زالت الحلية بالتكليف لم يبق من اعتبار الوصفية
 قاعده باوجه غير منصرف للصفة الاصلية بسبب آخر كوزن الفعل الالف والنون المرتين
 فان قلت لانه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لباخت على اعتبارها ايضا فاعلم ان
 وزنها على ما هو خلاف الاصل حتى منع صرف قبل الباعث على اعتبارها ما لا يتعارف
 واربعة من زوال الوصفية عنها حيث وجد فيجب لان الوصفية لم تنزل عنها بالكلية بل بقي
 فيها شيء من الوصفية لان الاسود اسم للحيه السوداء والارقم اسم للحيه التي فيها سود و
 بياض وفيما يتبين من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها في غيرها فالتكليف لا ينافي
 بالكلية واما انفسه بانه منصرف فان الوصفية قد زالت بالحلية والحلية بالتكليف والاول
 لا يعتبر من غير ضرورة فلو قيل فيه الاسباب اعم وهو وزن الفعل والالف والنون فلا تقول ان
 ولما اخرجت من الوصف الاصلية بعد التاكيد كان ذلك لانه ان يسميه في حال الحلية ايضا
 فيقع نحوها من صرف الوصف الاصلية بالحلية فاجاب عنه ان وصفه بوجهه ولا يكون في
 من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التاكيد في مثل اخر على ما يجب في كل علم كان في الاصل

المحطوق في علم الجبال - الرازي - مصنف في الفقه والحديث

وجواب القسم فانه مقامه فيجب حذفه واليه الرجوع ^{فيكون} واحداً ولا يستعمل الا لام المقصود لان
 القسم موضع التثنية كقوله استعماله ^{فيكون} اي من المفعولات خبر ان وانما هما
 اي اثباتهما من موقوف النفس الباقية في ان وكان وكنت وكنت وصل ^{فيكون} ويوموم خرج بهذا
 الحرف ^{فيكون} ولا بالاستدراك على التثنية بالاصح لانها لما شابهت الفعل التثنية كما يجب في كل فعل
 ونصبها مثله هو اي خبر ان وانما هما المسند الى شي آخر بعد دخول احد هذين ^{فيكون} كما
 المحرور في علمهما فتقول المسند شال مخبر كان وخبر البتة ^{فيكون} وخبر لا اله الا الله خمس وعبر ما
 بقوله بعد دخول بزه بحروف خرج جميعا عنه والراد به دخول بزه بحروف عليهما واراد
 عليهما لا يثبت اثرهما ^{فيكون} او معنى فانه نقص التعريف مثل يقوم في قولنا ان زيدا
 يقوم ابو فان يقوم ^{فيكون} سنان حيث اسناده الى ابو ليس بما يدخل عليهما بهذا المعنى
 بل انما دخل على جملته يقوم ابو ^{فيكون} فاحتج الى ان يجاب عن بان المراد بالمسند الى
 سائر هذا الحرف ^{فيكون} ولم يرد منه استدراك قوله بعد دخول بزه بحروف ^{فيكون} ولا الى
 يجاب بان المراد بالمسند الاصح المسند محتاج الى تاويل بجملة بالاسم حيث يكون
 نفسه بجملة مثل ان زيدا يقوم مثل فانه في ان زيدا ^{فيكون} فانه المسند
 بعد دخول بزه بحرف ^{فيكون} واما قوله كاهر ^{فيكون} المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ
 في اقسامه من كونه مفعولاً او مفعولاً مذكراً ومفعولاً وفي احكامه من كونه واحداً

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الى التفسير بانه اي افعال ماله بنا على شرط هو تفسيره اي افعال ماله با بعده و انما
وجب بعده حينئذ احتراز من الجمع بين المفعول والمفعول وهو اي ما افعال ماله على شرطه
كل افعال بعد فعل او شبهة احتراز من نحو زيد ابوك ولا يشترط ان يكون الفعل او شبهة
متصلا بل ان يكون الفعل او شبهة متصلا بالاسم الذي بعده نحو زيد عمر وضربه و زيدا انت متا
مشتمل ذلك الفعل او شبهة على اي عمل الفعل في ذلك الاسم بصيغة اي لعل
في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم وتعلق ضميره و متصلا ان يكون الفعل
او شبهة متصلا بالفعل في ضميره ذلك الاسم و متعلقه فارعا من الفعل في ضميره ذلك الاسم
لا يشترط ان يكون متعلقه بوجه و منع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو
اي افعال الامر من الفعل او شبهة بعينه او بصيغة اي ما يابسه بالقرائن والالزام لخصه
اي نصب احد بنين الامر من الاسم بالمفعولية كما يطلعها التقييد لا اشتغال بالضمير و
متعلقه بنحو نحو زيد وضربه و تقييد القران عن الفعل في ضميره ذلك الاشتغال بنحو نحو زيد وضربه
فان المانع من عمل ضميره في زيد ليس بوجه و اشتغال الضمير وفان عمل معنى الاشتغال
ضمير و تقييد الياء ايضا مانع من ذلك و تقييد النصب بالمفعولية يخرج خبر كان في نحو زيد وضربه
و انما هو خارج احد ما اشتغال الفعل بالضمير مع تقييد تليط بعينه و انما يشترط
اشتغال الضمير مع تقييد تليط ما يابسه الفعل بالقرائن والالزام لخصه

و انما يشترط اشتغال الضمير مع تقييد تليط ما يابسه الفعل بالقرائن والالزام لخصه
اي نصب احد بنين الامر من الاسم بالمفعولية كما يطلعها التقييد لا اشتغال بالضمير و
متعلقه بنحو نحو زيد وضربه و تقييد القران عن الفعل في ضميره ذلك الاشتغال بنحو نحو زيد وضربه
فان المانع من عمل ضميره في زيد ليس بوجه و اشتغال الضمير وفان عمل معنى الاشتغال
ضمير و تقييد الياء ايضا مانع من ذلك و تقييد النصب بالمفعولية يخرج خبر كان في نحو زيد وضربه
و انما هو خارج احد ما اشتغال الفعل بالضمير مع تقييد تليط بعينه و انما يشترط
اشتغال الضمير مع تقييد تليط ما يابسه الفعل بالقرائن والالزام لخصه

عندما يكون الفعل في الماضي فاعله في الماضي وفعله في الماضي
فمنه من انما جعل شمع في المضافات بها وهو ما بين هيا كما ان الفاعل للمفعول به
حيث هو فعل او مفعول به كما هو انما يذكر الية يخرج ما بين الذات كالتي هي وانما
الفاعل للمفعول به يخرج ما بين الية من الفاعل والمفعول كصفة البتة يخرج الية
وتقيد بحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانما تدل على الية الفاعل بالمفعول
حيث هو فعل او مفعول وفيه التورية على ما قيل من انما يخرج فلا يخرج عنه مثل
عمر اكرين ^{فعل} اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عند انشائها
بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار انهما الكلام ومن غير اعتبار
معنى خارج حيث يفهم من فحوى الكلام سواء كانا مفعولين ^{فعل} او مفعول ^{فعل} اي مفعول
بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار ^{فعل} معنى يفهم من فحوى الكلام لا
باعتبار ^{فعل} انما هو الفاعل والمفعول ^{فعل} ان يكون ^{فعل} كما قيل في الحال
من المفعول ^{فعل} في معنى الفاعل بالمفعول ^{فعل} بكونه المفعول ^{فعل} في معنى الفاعل
بمعنى ^{فعل} انما هو الفاعل ^{فعل} في معنى الفاعل ^{فعل} في معنى الفاعل ^{فعل} في معنى الفاعل

الان في الفعل في الماضي فاعله في الماضي وفعله في الماضي
فمنه من انما جعل شمع في المضافات بها وهو ما بين هيا كما ان الفاعل للمفعول به
حيث هو فعل او مفعول به كما هو انما يذكر الية يخرج ما بين الذات كالتي هي وانما
الفاعل للمفعول به يخرج ما بين الية من الفاعل والمفعول كصفة البتة يخرج الية
وتقيد بحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانما تدل على الية الفاعل بالمفعول
حيث هو فعل او مفعول وفيه التورية على ما قيل من انما يخرج فلا يخرج عنه مثل
عمر اكرين ^{فعل} اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عند انشائها
بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار انهما الكلام ومن غير اعتبار
معنى خارج حيث يفهم من فحوى الكلام سواء كانا مفعولين ^{فعل} او مفعول ^{فعل} اي مفعول
بان تكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار ^{فعل} معنى يفهم من فحوى الكلام لا
باعتبار ^{فعل} انما هو الفاعل والمفعول ^{فعل} ان يكون ^{فعل} كما قيل في الحال
من المفعول ^{فعل} في معنى الفاعل بالمفعول ^{فعل} بكونه المفعول ^{فعل} في معنى الفاعل
بمعنى ^{فعل} انما هو الفاعل ^{فعل} في معنى الفاعل ^{فعل} في معنى الفاعل ^{فعل} في معنى الفاعل

سن بزيادة بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او استيفاء فهو صيغة بالاصل رفع بل
 الابهام لا الابهام الواضح في الموضوع لسن حيث انه موضوع له كذا يقع به الا حذر
 عن صفت الياس في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابني حفص وعمر موضوع
 لخصم معين الابهام فيه لكن لما كان عمر متشيزا لذكره انما هو الواقع في ابني حفص لعدم
 الاشتغال بالابهام الموضوع في ذلك لاعتقاده وصف واحد بهما من التثنية واحمال
 فاختار فعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لاني الذات وتحقيق ذلك ان الفهم
 لما وقع الطل شلا ضعف السن فلا شك ان الموضوع له معنى معين تميز عما هو اللفظ
 كما ترى واما ما ذكره من كون وثمين ولا الابهام فيه الا ان حيث خدنا في حيث فانه لا يعلم
 بحسب الوضع ان من حيث التمثل والاخل واخيرهما والا سيجب وصفه فانه لا يعلم منه
 الوضع انه بعد ادعى او كذا فاذا ريد رفع الابهام الوصفى بالثبوت فيه بحسب اصل الوضع
 ارفع بصفة احوال يقال طلل بعد طلعي واذا ريد رفع الابهام الذاتي قبل زياتا فخرنا
 برفع الابهام المستقر من الذات لا التثنية لئلا يخل فاختار فعان الابهام عن الوصف
 على كل حال ووصف في صفات الذات اشارة الى التميز فانه كورة نحو طلل زياتا
 والمقدرة فوطا بزيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا برفع الابهام
 عن ذلك الشيء المقدر فيه فالا قول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

في الابهام المستقر من الذات لا التثنية لئلا يخل فاختار فعان الابهام عن الوصف على كل حال ووصف في صفات الذات اشارة الى التميز فانه كورة نحو طلل زياتا والمقدرة فوطا بزيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا برفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالا قول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

في الابهام المستقر من الذات لا التثنية لئلا يخل فاختار فعان الابهام عن الوصف على كل حال ووصف في صفات الذات اشارة الى التميز فانه كورة نحو طلل زياتا والمقدرة فوطا بزيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا برفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالا قول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

في الابهام المستقر من الذات لا التثنية لئلا يخل فاختار فعان الابهام عن الوصف على كل حال ووصف في صفات الذات اشارة الى التميز فانه كورة نحو طلل زياتا والمقدرة فوطا بزيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا برفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالا قول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

فان حقيقة المفرد لا تصلح ان تكون على الشيء والجموع الا اذا كان التميز جنسياً
على القليل والكثرية فانه اذا تعدت ثنيتيه او جمعيته لا يميز ان شئ ذلك الجنس او مجموع بل
يكنه ان يكون في مفرد الصفة الملقاة على القليل والكثرية فلا حاجة الى ثنيتيه ومجموعه بخلافه
والزبان على الزبديون علماء الا ان يخصصوا بالتمييز الذي هو الجنس لا هو من حيث فتيانها
الثنيتيه فانه لا يميز من ثنيتيه ومجموعه خطباء الزبديان علمين والزبديون علموا اذا اريد ان يطين
الطيب من كل من الزبديين والزبديين في مجموع العلم فان حقيقة المفرد لا تنفي ذلك الشيء
وان كان في التبرجعة حقيقة مثل مشقة فارسا او كونه يها كوني زيد بل كان عنه
كلاما في الرواية كانت الصفة صفة كساي لما نصب قوله لا تتعلق لان الصفة تستلزم وجودها
والذكر اولى بموجوديته فاذا قيل طاب يد والد كان الوالد يرا ولا يمكن ان يكون الذي كان
الاسم هو الوطيطه او الود يعني مع الطيب صفة منى البطا اي كانت الصفة صفة له من صفاتها
انما هو اوصافه ايما يجوز ان يكون معنى اسم النازل والوالد لطف على خبر كان شئ من صفاته
مطابقا لايهاه ولما اوصافه لان النازل في الورد والثنيتيه او الجمع لانه كبر والتأنيث كونه ما لم يميز
واستعمل في صفة الذكر كونه انما ايضا لاستعماله على حال خطابه في فارسي من حيث انه فاك
اوصاف كونه فاك ان يراه من غيرا نحو قوله من فارسي قولهم من قال في يدي غير لان كان
في التميز لاني الحال والتميز المقصود به بالفرعية لاجل الفردية او قد يوجب حال الفردية

فان حقيقة المفرد لا تصلح ان تكون على الشيء والجموع الا اذا كان التميز جنسياً
على القليل والكثرية فانه اذا تعدت ثنيتيه او جمعيته لا يميز ان شئ ذلك الجنس او مجموع بل
يكنه ان يكون في مفرد الصفة الملقاة على القليل والكثرية فلا حاجة الى ثنيتيه ومجموعه بخلافه
والزبان على الزبديون علماء الا ان يخصصوا بالتمييز الذي هو الجنس لا هو من حيث فتيانها
الثنيتيه فانه لا يميز من ثنيتيه ومجموعه خطباء الزبديان علمين والزبديون علموا اذا اريد ان يطين
الطيب من كل من الزبديين والزبديين في مجموع العلم فان حقيقة المفرد لا تنفي ذلك الشيء
وان كان في التبرجعة حقيقة مثل مشقة فارسا او كونه يها كوني زيد بل كان عنه
كلاما في الرواية كانت الصفة صفة كساي لما نصب قوله لا تتعلق لان الصفة تستلزم وجودها
والذكر اولى بموجوديته فاذا قيل طاب يد والد كان الوالد يرا ولا يمكن ان يكون الذي كان
الاسم هو الوطيطه او الود يعني مع الطيب صفة منى البطا اي كانت الصفة صفة له من صفاتها
انما هو اوصافه ايما يجوز ان يكون معنى اسم النازل والوالد لطف على خبر كان شئ من صفاته
مطابقا لايهاه ولما اوصافه لان النازل في الورد والثنيتيه او الجمع لانه كبر والتأنيث كونه ما لم يميز
واستعمل في صفة الذكر كونه انما ايضا لاستعماله على حال خطابه في فارسي من حيث انه فاك
اوصاف كونه فاك ان يراه من غيرا نحو قوله من فارسي قولهم من قال في يدي غير لان كان
في التميز لاني الحال والتميز المقصود به بالفرعية لاجل الفردية او قد يوجب حال الفردية

فان حقيقة المفرد لا تصلح ان تكون على الشيء والجموع الا اذا كان التميز جنسياً
على القليل والكثرية فانه اذا تعدت ثنيتيه او جمعيته لا يميز ان شئ ذلك الجنس او مجموع بل
يكنه ان يكون في مفرد الصفة الملقاة على القليل والكثرية فلا حاجة الى ثنيتيه ومجموعه بخلافه
والزبان على الزبديون علماء الا ان يخصصوا بالتمييز الذي هو الجنس لا هو من حيث فتيانها
الثنيتيه فانه لا يميز من ثنيتيه ومجموعه خطباء الزبديان علمين والزبديون علموا اذا اريد ان يطين
الطيب من كل من الزبديين والزبديين في مجموع العلم فان حقيقة المفرد لا تنفي ذلك الشيء
وان كان في التبرجعة حقيقة مثل مشقة فارسا او كونه يها كوني زيد بل كان عنه
كلاما في الرواية كانت الصفة صفة كساي لما نصب قوله لا تتعلق لان الصفة تستلزم وجودها
والذكر اولى بموجوديته فاذا قيل طاب يد والد كان الوالد يرا ولا يمكن ان يكون الذي كان
الاسم هو الوطيطه او الود يعني مع الطيب صفة منى البطا اي كانت الصفة صفة له من صفاتها
انما هو اوصافه ايما يجوز ان يكون معنى اسم النازل والوالد لطف على خبر كان شئ من صفاته
مطابقا لايهاه ولما اوصافه لان النازل في الورد والثنيتيه او الجمع لانه كبر والتأنيث كونه ما لم يميز
واستعمل في صفة الذكر كونه انما ايضا لاستعماله على حال خطابه في فارسي من حيث انه فاك
اوصاف كونه فاك ان يراه من غيرا نحو قوله من فارسي قولهم من قال في يدي غير لان كان
في التميز لاني الحال والتميز المقصود به بالفرعية لاجل الفردية او قد يوجب حال الفردية

في قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء
فان كان المراد بالهدى التوفيق
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

فان كان المراد بالهدى التوفيق
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

فان كان المراد بالهدى التوفيق
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

فان كان المراد بالهدى التوفيق
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

فان كان المراد بالهدى التوفيق
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

فان كان المراد بالهدى التوفيق
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
فان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

والجاء الضمان اليه على الجواب نحو قوله من عرض الرأفة الدنيا والشدة في الآخرة وهو الآخر
 كما جاء في بعض القراءة هي عرض الآخرة التاكيد بالجملة في غير محلها كالمسح على شيء أو
 شاة من الساسع يعني يجعل حالنا بما مقرر عند وفي النسبة أي في كونه مسوا أو مسا
 إليه فثبت عنه وعقود ان النسوب والنسوب لغيره في ذواته النسبة هو المنع لآخر ذلك
 لغير من الفعل عن الساسع اولد فعليه بالتكلم الفلأف ذلك السع يكون تكرار الفلأف
 ضرب زيد في أ ضرب ضرب زيد فلعن الساسع في تجوزا ما في النسوب نحو قوله
 قبل قتل وفما نسوهم الساسع ان يربد بالنسب الضرب بالشد فيجب منه الضمائر الفلأف
 لا يفي في ذلك مرادة بمعنى التحقيق في النسوب إليه فله بانسب الفعل إلى شيء والرد استمر
 إلى بعض متعلقة كما في قطع الأبرار الصبي حتى قطع غلاما قريب من تكرار النسوب إليه فلما
 نحو ضرب زيد يدي ضرب بولان يقدم مقامه أو كغيره حتى نحو ضرب زيد نفسه أو منه أو
 في المتعلق أي التاكيد ما يفرع المراد النسوب في النسبة بالنسب الذي ذكرنا ما في شمل التفرع
 وقد لعن الساسع تجوزا لا في نفس النسوب إليه بل في شمول الأداة فاذ تميز النسب الفعل إلى جاز
 النسوب إليه من ان يربد النسبة إلى بعضها فيندفع بها الوجه من كل وجه وأخوة وكلاما ونحو
 ان يسم ونحو فذا هو الغرض من جميع الفلأف التاكيد واذ عرفت هذا فقول انج المقام الصلح
 والبذل من التاكيد بقوله بربا المتيقن كما البذل الصلح فذا خبره وجها به وأما الصلح فلان

المراد من قوله في الآخرة الدنيا والآخرة وهو الآخر كما جاء في بعض القراءة هي عرض الآخرة التاكيد بالجملة في غير محلها كالمسح على شيء أو شاة من الساسع يعني يجعل حالنا بما مقرر عند وفي النسبة أي في كونه مسوا أو مسا إليه فثبت عنه وعقود ان النسوب والنسوب لغيره في ذواته النسبة هو المنع لآخر ذلك لغير من الفعل عن الساسع اولد فعليه بالتكلم الفلأف ذلك السع يكون تكرار الفلأف ضرب زيد في أ ضرب ضرب زيد فلعن الساسع في تجوزا ما في النسوب نحو قوله قبل قتل وفما نسوهم الساسع ان يربد بالنسب الضرب بالشد فيجب منه الضمائر الفلأف لا يفي في ذلك مرادة بمعنى التحقيق في النسوب إليه فله بانسب الفعل إلى شيء والرد استمر إلى بعض متعلقة كما في قطع الأبرار الصبي حتى قطع غلاما قريب من تكرار النسوب إليه فلما نحو ضرب زيد يدي ضرب بولان يقدم مقامه أو كغيره حتى نحو ضرب زيد نفسه أو منه أو في المتعلق أي التاكيد ما يفرع المراد النسوب في النسبة بالنسب الذي ذكرنا ما في شمل التفرع وقد لعن الساسع تجوزا لا في نفس النسوب إليه بل في شمول الأداة فاذ تميز النسب الفعل إلى جاز النسوب إليه من ان يربد النسبة إلى بعضها فيندفع بها الوجه من كل وجه وأخوة وكلاما ونحو ان يسم ونحو فذا هو الغرض من جميع الفلأف التاكيد واذ عرفت هذا فقول انج المقام الصلح والبذل من التاكيد بقوله بربا المتيقن كما البذل الصلح فذا خبره وجها به وأما الصلح فلان

المراد من قوله في الآخرة الدنيا والآخرة وهو الآخر كما جاء في بعض القراءة هي عرض الآخرة التاكيد بالجملة في غير محلها كالمسح على شيء أو شاة من الساسع يعني يجعل حالنا بما مقرر عند وفي النسبة أي في كونه مسوا أو مسا إليه فثبت عنه وعقود ان النسوب والنسوب لغيره في ذواته النسبة هو المنع لآخر ذلك لغير من الفعل عن الساسع اولد فعليه بالتكلم الفلأف ذلك السع يكون تكرار الفلأف ضرب زيد في أ ضرب ضرب زيد فلعن الساسع في تجوزا ما في النسوب نحو قوله قبل قتل وفما نسوهم الساسع ان يربد بالنسب الضرب بالشد فيجب منه الضمائر الفلأف لا يفي في ذلك مرادة بمعنى التحقيق في النسوب إليه فله بانسب الفعل إلى شيء والرد استمر إلى بعض متعلقة كما في قطع الأبرار الصبي حتى قطع غلاما قريب من تكرار النسوب إليه فلما نحو ضرب زيد يدي ضرب بولان يقدم مقامه أو كغيره حتى نحو ضرب زيد نفسه أو منه أو في المتعلق أي التاكيد ما يفرع المراد النسوب في النسبة بالنسب الذي ذكرنا ما في شمل التفرع وقد لعن الساسع تجوزا لا في نفس النسوب إليه بل في شمول الأداة فاذ تميز النسب الفعل إلى جاز النسوب إليه من ان يربد النسبة إلى بعضها فيندفع بها الوجه من كل وجه وأخوة وكلاما ونحو ان يسم ونحو فذا هو الغرض من جميع الفلأف التاكيد واذ عرفت هذا فقول انج المقام الصلح والبذل من التاكيد بقوله بربا المتيقن كما البذل الصلح فذا خبره وجها به وأما الصلح فلان

المراد من قوله في الآخرة الدنيا والآخرة وهو الآخر كما جاء في بعض القراءة هي عرض الآخرة التاكيد بالجملة في غير محلها كالمسح على شيء أو شاة من الساسع يعني يجعل حالنا بما مقرر عند وفي النسبة أي في كونه مسوا أو مسا إليه فثبت عنه وعقود ان النسوب والنسوب لغيره في ذواته النسبة هو المنع لآخر ذلك لغير من الفعل عن الساسع اولد فعليه بالتكلم الفلأف ذلك السع يكون تكرار الفلأف ضرب زيد في أ ضرب ضرب زيد فلعن الساسع في تجوزا ما في النسوب نحو قوله قبل قتل وفما نسوهم الساسع ان يربد بالنسب الضرب بالشد فيجب منه الضمائر الفلأف لا يفي في ذلك مرادة بمعنى التحقيق في النسوب إليه فله بانسب الفعل إلى شيء والرد استمر إلى بعض متعلقة كما في قطع الأبرار الصبي حتى قطع غلاما قريب من تكرار النسوب إليه فلما نحو ضرب زيد يدي ضرب بولان يقدم مقامه أو كغيره حتى نحو ضرب زيد نفسه أو منه أو في المتعلق أي التاكيد ما يفرع المراد النسوب في النسبة بالنسب الذي ذكرنا ما في شمل التفرع وقد لعن الساسع تجوزا لا في نفس النسوب إليه بل في شمول الأداة فاذ تميز النسب الفعل إلى جاز النسوب إليه من ان يربد النسبة إلى بعضها فيندفع بها الوجه من كل وجه وأخوة وكلاما ونحو ان يسم ونحو فذا هو الغرض من جميع الفلأف التاكيد واذ عرفت هذا فقول انج المقام الصلح والبذل من التاكيد بقوله بربا المتيقن كما البذل الصلح فذا خبره وجها به وأما الصلح فلان

السامع ان اخباره يمدد وعرفون القبا ورانه عرو لانه اقرب الى الضمير المستعمل في خلاف
 ما ذاقيل ضاربه بوقانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف نظم
 و هو يوزع بالالاحاجه اليه واذ وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض
 الصيغ على ما لا التباس فيه لا طراد الباب انما قال من بي له لا ما هي له كما هو ظاهر
 ليكون أشمل اقتصار على ما هو الأصل مثل انك ضربت مثال تعديف ضمير على ما
 وما ضربه لك انما مثال الفصل لغرض هو تخصيصه من وادالك والشئ مثال حذف
 العامل الثاني فكذلك الشر واذ كان مثال كون العامل محبوبا ما انت فاما مثال العامل
 صرفا وحدثت في ضاربه يمدد على مثال الضمير الذي استدل به صفة جرث غير من على
 فانه استدل به اخباره التجارية على زيد حيث وقعت خبره وهي صفة له حيث قال ضمير على
 واما صيغ ذلك اذا كان من فاعلا لا ما كمداد الا لكمان واحسن في صورة الفصل
 لغرض التاكيد ولانه تأكيد لازم الانفصال بل ليس من الزيدون ضاربه بوقانه
 سخن وروى عن الزمخشري ضاربه سخن على هذا يكون فاعلا كما قال في
 بالمثل صورة لا ليس فيها التثبيت الحكم في صورة اللين بالطريق الا انه
 واذ اجتمع ضميرين وليس من فاعلا سخن نحو انك انك والرفع كما
 من فصل فانه لم يحقق الفصل بين الضمير الثاني اصلا فوجب الفصل

في قوله الضمير المستعمل في خلاف
 ما ذاقيل ضاربه بوقانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف نظم
 و هو يوزع بالالاحاجه اليه واذ وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض
 الصيغ على ما لا التباس فيه لا طراد الباب انما قال من بي له لا ما هي له كما هو ظاهر
 ليكون أشمل اقتصار على ما هو الأصل مثل انك ضربت مثال تعديف ضمير على ما
 وما ضربه لك انما مثال الفصل لغرض هو تخصيصه من وادالك والشئ مثال حذف
 العامل الثاني فكذلك الشر واذ كان مثال كون العامل محبوبا ما انت فاما مثال العامل
 صرفا وحدثت في ضاربه يمدد على مثال الضمير الذي استدل به صفة جرث غير من على
 فانه استدل به اخباره التجارية على زيد حيث وقعت خبره وهي صفة له حيث قال ضمير على
 واما صيغ ذلك اذا كان من فاعلا لا ما كمداد الا لكمان واحسن في صورة الفصل
 لغرض التاكيد ولانه تأكيد لازم الانفصال بل ليس من الزيدون ضاربه بوقانه
 سخن وروى عن الزمخشري ضاربه سخن على هذا يكون فاعلا كما قال في
 بالمثل صورة لا ليس فيها التثبيت الحكم في صورة اللين بالطريق الا انه
 واذ اجتمع ضميرين وليس من فاعلا سخن نحو انك انك والرفع كما
 من فصل فانه لم يحقق الفصل بين الضمير الثاني اصلا فوجب الفصل

